المنتدى الاسرائيلي

مدار

الثلاثاء ٢٠٢٠/٨/١٨ الموافق ٢٨ ذو الحجة ١٤٤١ هـ العدد ٤٥٢ السنة الثامنة عشرة

ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

الليكود قد لا يتأثر بتأجيل مُخطط الضم!

صفحـ(٣)ـة

تقرير مجموعة من الباحثين: أزمة كورونا والفرص المتاحة أمام إسرائيل!

صفحـ(٤)ـة

عين إسرائيل على الاستثمارات في الإمارات لكن المنافسة صعبة خاصة مع الولايات المتحدة!

تنشط في الإمارات حالياً ٣٠٠ شركة إسرائيلية غالبيتها القصوى تعمل من خلال شركات عالمية *تطمح إسرائيل لوضع موطئ قدم في الصناعات الحربية وستواجه شبه احتكار من طرف الشركات الأميركية *مجالات اقتصادية عديدة تتوقع إسرائيل أن تطورها مع الإمارات

« المنتدى » - خـــاص:

تؤكـد التقاريـر الصحافيـة الإسـرائيلية أن الاسـتثمارات الإسـرائيلية في الإمارات العربية المتحدة سـبقت الإعلان عن اتفاق التطبيع مع إسرائيل بسنوات طويلة جدا، ومنها من يذكر العام ٢٠٠٨، ولكن فتح مكتب المصالح في سنوات التسعين من القرن الماضي يدل على أن إسرائيل موجودة هناك قبل سنوات طويلة. واليوم يجري الحديث عن ٣٠٠ شـركة إسرائيلية تنشط هنـاك، إنما مـن خلال شـركات عالمية، أما الآن فـإن العلاقات الاقتصادية ستكون مباشرة.

وأبرز مسارات التبادل الاقتصادي التي تتحدث عنها إسرائيل هـي: الاسـتثمارات الماليـة المتبادلة، والصناعـات الحربية، والنفط. ولكن منذ الآن تعرف إسـرائيل أنهـا لن تكون وحيدة فـي الإمارات، فقد سـبقها العالم كله تقريبا الـى هناك، ولذا ستنتظرها منافسة شديدة.

والمنافسـة الأشـد لإسـرائيل سـتكون في قطاع الصناعات الحربية، كما سنرى لاحقا، لأنه بحسب ما نشر، فإن كل المشتريات الحربية الإماراتية تحتكرها تقريبا الشـركات الأميركية، بنحو ٢٠ مليار دولار سـنويا. ورغم ذلك فإن إسرائيل تطمح إلى وضع موطئ قدم لها في هذه «الكعكة الكبيرة» بالنسبة لها.

وفي حديث لصحيفـة «غلوبس» الإسـرائيلية، تقول الخبيرة الاقتصاديـة الإسـرائيلية، المختصـة بمجـالات التطويـر الاقتصاديـة، طالـي زينغر، والتـي عملت سـابقا في صندوق استثماري حكومي لإمارة دبي، إن البيروقراطية في دولة الإمارات هي مـن الأقل عالميـا، وإن فرصة أن يفتح حامل جواز السـفر الإسرائيلي حسابا بنكيا في الإمارات ستكون سهلة، وحتى أنها تتوقع أن تكون هناك تسـهيلات للشركات الإسرائيلية للعمل في دولة الإمارات.

ويقول زئيف لافي، نائب المدير العام لاتحاد الغرف التجارية الإسـرائيلية، والمختص بمنصبه بالعلاقات الدولية، للصحيفة ذاتهـا، إن ٣٠٠ شـركة إسـرائيلية تعمل في دولـة الإمارات حاليا، ولكـن غالبيتها القصوى جدا تعمل مـن خلال بعثات أو شركات عالمية. وهذا الشكل من العمل، يخلق صعوبة للشركات الصغيرة والمتوسـطة، أما الآن، وفي ظل الوضع الجديد الناشئ، فإن هذا الحاجز سيزول، وسيكون العمل متاحا مباشرة.

ويضيـف لافـي أن دول الخليج مجتمعة تشـكل رابع منطقة عالميا من حيث حجم الاسـتيراد، وهي بحاجة للكثير من المواد الخام، والتكنولوجيا والمعلوماتيـة، والبضائع الصناعية، وهذا على ضوء القوة الشـرائية الضخمة جدا فـي دول الخليج كلها؛ وهنا الحديث يدور ليس فقط حول الإمارات، وإنما حول كل دول مجلس التعاون الخليجي، والتي بحسـب تقارير إسرائيلية، فإن دولا أخرى من المجلس في طريقها لإبرام اتفاقيات مع إسرائيل، وخاصة البحرين وسلطنة عمان.

ترامب يعلن التطبيع الإماراتي الإسرائيلي.

المجالات الاقتصادية

وهذه هي أبواب التبـادل الاقتصادي التي عرضتها الصحافة الاقتصادية الإسرائيلية، غداة الإعلان عن التطبيع بين إسرائيل ودولة الإمارات العربية المتحدة:

*الصناعات الحربية: كما سبق أن ذكر، فإن إسرائيل تعرف أنه تقريبا كل صفقات التسـلح الإماراتية يتم إبرامها مع الولايات المتحدة الأميركية، ويجري الحديث عن ٢٠ مليار دولار سـنويا، من أصل ٢٣ مليار دولار، هي ميزانية الدفاع الإماراتية السنوية. ورغم هذا، تطمح شـركات الصناعات الحربية الإسـرائيلية لأن يطالها ولو قسـط من تلك الصفقات، خاصة في مجال الهايتك الحربـي، والسـايبر، ومنذ الآن تعمل شـركات إسـرائيلية في الإمارات، ومنهـا من وضع قدمه هناك منـذ العام ٢٠٠٨. ولكن يشار هنا إلى أن العديد من الشركات الحربية الإسرائيلية فيها مسـاهمات أميركية، كما أن مشاريع صناعات حربية إسرائيلية فيهـا مسـاهمات وتمويـل أميركي، مـا قد يخفـف من حدة المنافسة من ناحية إسرائيل.

*النفط: حسـب ما ذكرتـه صحيفة «ذي ماركـر»، فإن الكمية الأكبر من النفط القادم لإسرائيل يتم شراؤه من إقليم كردستان العراقي، عن طريق تركيا. وتأمل إسـرائيل أن تنوّع مشترياتها من النفط، لتسـتورد مباشـرة من الإمارات، الغنية أيضا بالغاز، ولكـن إسـرائيل دخلت أسـواق الغـاز العالمية، بسـيطرتها على حقـول غاز كبيرة في البحر الأبيض المتوسـط، وبدأت في التصدير تدريجيا في السنوات الثلاث الأخيرة.

*الاستثمارات المالية: من أبرز التوقعات الاقتصادية أن تبذل الشـركات الإسـرائيلية، وخاصة الشـركات الصاعدة- «ستارت أب»- في مختلف قطاعات الهايتك، جهودا لتجنيد رؤوس أموال إماراتية للمسـاهمة في هذه الشركات، وأيضا دفق استثمارات إماراتية كبيرة على البورصات الإسرائيلية. ولذا فإن أحد التقارير الاقتصاديـة الصحافيـة الإسـرائيلية توقع أن تسـاهم هذه الاسـتثمارات في وضعية البورصات الإسـرائيلية، التي تلقت ضربة جدية في النصف الثاني من شهر آذار الماضي، في أعقاب أزمة كورونا، ومـا تبعها من أزمة اقتصادية؛ وما تزال البورصات الإسـرائيلية على ذات الهبوط، بنحو ١٨٪، منذ ٥ أشـهر. ويوم الأحـد (أمس) الذي جاء بعد الإعلان عن اتفاق التطبيع، سـجلت البورصة الإسرائيلية، بمختلف مؤشراتها، ارتفاعا يقارب نسبة ١,٥٪. كذلك لا تسـتبعد التقارير الإسـرائيلية أن تكون هناك اسـتثمارات إماراتية في قطاع العقارات، بمعنى مبان ومشاريع بناء، دون أي ملكية للأرض.

*الرحـلات الجوية: وهذه سـتكون مشـروعا مركزيا بالنسـبة للمواصلات الجوية، فإن إسرائيل تتوقع أن تدخل شركة الطيران الإماراتيـة على خط المنافسـة، لنقل مسـافرين من إسـرائيل إلى الشـرق الأقصى، ولمناطـق أخرى في العالـم، بعد أن تحط طائراتها في مطار إسـرائيل الدولي. كذلك تتوقع إسـرائيل أن يكون مسـموحا للطائرات الإسرائيلية اسـتخدام مطار الإمارات كمحطة في الطريق نحو الشرق الأقصى، ولكن هذا سيكون بحاجة لموافقة كل من السعودية والأردن. المتضرر الأكبر من هذا الأمر، ستكون شركة الطيران الأردنية- «الملكية الأردنية»- التي تنقل مسـافرين من إسرائيل إلى الشرق الأقصى، بينما شركة الطيران التركية تنافس بالأسـعار في نقل المسافرين من إسرائيل إلى دول في أوروبا والأميركيتين، بعد التوقف في مطار إسطنبول.

*قطاع الصحة: تعترف التقارير الإسرائيلية بأن دبي رائدة في السياحة الصحية، وأن لديها طواقم طبية على مستويات عالية جـدا في العالم، ولكن تـم إدراج احتمال أن يسـتوعب القطاع الصحي السياحي في إمارة دبي أطباء وطواقم طبية إسرائيلية. كما أنه من المتوقع أن تستوعب السياحة الصحية الإسرائيلية مرضى من الإمارات ذاتها.

*التعليم العالي: تقول التقارير الإسرائيلية إن المعاهد العليا الإسرائيلية ستكون قادرة على اسـتيعاب طلاب جامعيين من دولة الإمارات، بادعاء أن الجامعات الإسـرائيلية تستوعب طلابا عربا، بقصد الفلسـطينيين في إسرائيل، وأيضا طلابا أجانب، أي أن عامل اللغة لن يكون عائقا أمام الطلاب من الإمارات، بحسـب الاعتقاد في إسرائيل.

*الزراعة: رغم الجغرافيا الصحراوية في الإمارات، فإن إسرائيل تتوقع أن تعمل شـركات إسرائيلية في تطوير الزراعة النباتية فـي المناطـق الصحراوية، خاصة وأن شـركات كهـذه قدمت خبرتها إلى دول أفريقية.

*السياحة: نظرا لعدد السكان الأصليين في الامارات، حوالي ٤ ملايين نسمة، فإن إسرائيل لا تتوقع أن تساهم السياحة إليها من الإمارات في ازدياد أعداد السـياح سـنويا، ولكن ستكون ما تسمى «سياحة ذات جودة»، بمعنى أن السائح الذي سيصل من هناك سـيكون معدل صرفه أعلى من معدل صرف السياح إلى إسرائيل. في المقابل، فإن إسرائيل تتوقع أن يكون في المرحلة الأولى تدفق لسـياح إسـرائيليين على دبي، ولكن نظرا لكلفة السياحة هناك، وهي أعلى من السياحة في إسرائيل، فإن أعداد السياح سـتكون محدودة أيضا. زد على هذا أن نسبة عالية من اليهود الإسـرائيليين بحوزتهما جوازات سفر ثانية من أوطانها الأصلية، ومن كان معنيا سـافر إلى دبي والإمـارات وزارها من قبل.

*الصادرات: حسـب ما ينشر في الصحافة الإسـرائيلية، فإن الصادرات الإسـرائيلية لدولة الإمارات لا تتعدى حاليا عشـرات ملاييـن الدولارات سـنويا، هي في غالبيتهـا بضائع وخدمات تتعلق بالتقنيات العالية، الهايتك. أما الآن، وعلى ضوء مستوى المعيشة العالي لدولة الإمارات، ومستوى الأسعار، فإن إسرائيل ترى أن سـوق الإمارات سـتكون مفتوحة أمام بضائعها، خاصة من البضائع ذات الكلفة العاليـة، التي يتركز تصديرها للدول الغنية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية ودول الاتحاد الأوروبي، ولا سيما الكبرى منها.

صدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية « مدار »

قضايا إسرائيلية «٧٨»

محور العدد:

معاداة الساميّة، الصهيونية وقضية فلسطين

كلمة في البداية

لهاث نتنياهو وراء «الفرج العربي»!

أنطوان شلحت

يمكن إطلاق توصيفات عديدة على اتفاق تطبيع العلاقات بين إسـرائيل والإمارات العربية المتحدة، الذي أعلن البيت الأبيض عنه يـوم ١٣ آب الحالي، غير أن التوصيف «الأبلغ» يبقـى ذلك الـذي أطلقه بوعز بيسـموت، رئيـس تحرير صحيفة «يسرائيل هيوم»، الناطقة بلسان رئيس الحكومة الإسـرائيلية بنيامين نتنياهـو، عندما قـال إن الإمارات كانت على مدار أكثر من عقدين بمثابة العشـيقة السريّة لإسـرائيل وجاء الاتفاق ليغيّر مكانتها ويحوّلها إلى زوجة رسمية علناً.

وليـس مبالغة رؤية أن أحد أهم أدوار الزوجة العلنية في هذه المرحلة هو توفير ما يسمى بـ«الفرج العربي» لنتنياهو في هذه الأيام تحديداً، التي يشـتدّ فيها الخناق من حول رقبته تحت وطأة محاكمته بشبهات فساد من جهة، وأزمة اقتصادية غير مسبوقة من المتوقع أن تتفاقم أكثر فأكثر من جراء جائحة كورونا من جهة أخرى.

أما موضوع تأجيل مخطط ضـم أراض من الضفة الغربية إلى إسـرائيل وفقاً لخطة الرئيس الأميركي دونالد ترامب المعروفة باسـم «صفقة القرن»، والذي تذرعت به الإمارات لتسـويغ الاتفاق، فكان سابقاً لهذا الاتفاق وليس محصلة له ولأسـباب تعود إلى موقف الإدارة الأميركية، ناهيك عن أن هذا التأجيل لا يشكل خطراً على مسعى نتنياهو من أجل البقاء في رأس سدّة الحكم (اقرأ مقال برهوم جرايسي).

في واقع الأمر تكمن أهداف إسـرائيلية عديدة وراء مثل هذا الاتفاق مع الإمارات واتفاقات أخرى شبيهة به قد تتم مـع دول عربية أخرى في قادم الأيـام، ويبقى في مقدمها السـعي لتصفية القضية الفلسطينية، وفرض الاستسلام على الشـعب الفلسـطيني. وهو هدف يقف في صلب ما سـبق أن أسـميناه «عقيدة نتنياهو» التي جاهر بها منذ نحو سـتة أعوام، ومـا زال يجاهر بها حتـى الآن وفي إثر التوصل إلى الاتفاق، كما يُستدل على ذلك من تصريحاته التي أدلـى بها خلال المقابلة التـي أجرتها معه صحيفة «يسرائيل هيوم» ونشرت اليوم (الاثنين).

وفقـط للتذكير نعيد نشـر ما أكده نتنياهو في سـياق الخطاب الذي ألقاه أمام الدورة السـنوية للجمعية العامة في الأمـم المتحدة في نيويـورك يـوم ٢٠١٤/٩/٢٩، وقال فيـه ما يلي: «بالرغـم من التحديات الهائلـة التي تواجه إسـرائيل فإنني أعتقد بوجود فرصة تاريخيـة أمامنا، إذ أصبحـت بعض الـدول القيادية في العالـم العربي تقرّ- بعد عقـود من النظر إلى إسـرائيل بصفة عـدو- بحقيقة مواجهتنا المشتركة لنفس التهديدات المتمثلة تحديداً بحصول إيران على القدرات النووية وبالحركات الإسـلامية المتشـددة التي تضـرب جذورها في العالم السـنّي. إن التحدي الذي يواجهنا هو الاسـتفادة مـن هذه المصالح المشتركة لإقامة شراكة مثمرة لأجل بناء شرق أوسط أكثر استقراراً وأمناً وازدهاراً. سنستطيع معاً العمل على تعزيز الأمن الإقليمي ودفع المشاريع المشتركة في مجالات المياه والزراعة والمواصلات والصحة والطاقة وغيرها من المجالات الكثيرة. كما أنني أعتقد بأن الشراكة بيننا قد تساهم في دفع السـلام بين إسرائيل والفلسطينيين. وكان الكثيرون يرون منذ فترة طويلة أن السـلام الإسرائيلي- الفلسطيني قد يسـاهم في دفع المصالحة الأوسع نطاقاً بين إسرائيل والعالـم العربي. غير أننـي أعتقد حالياً بأن الأمر يسـير فـي الاتجـاه المعاكـس: إذ إن المصالحة الأوسـع نطاقاً بين إسـرائيل والعالم العربي قد تسـاهم في دفع السلام الإسـرائيلي- الفلسـطيني. ويقتضي تحقيق هذا السلام التطلّـع ليس إلـى القدس ورام الله فحسـب بل أيضاً إلى القاهرة وعمّان وأبـو ظبي والرياض وعواصم أخرى. وأعتقد بأنه يمكن تحقيق السلام من خلال اضطلاع الدول العربية بدور فعال أو تلك منها المسـتعدة لتقديم المسـاهمات السياسية والمادية وغيرها من المساهمات الحيوية».

في الوقت عينه ينبغـي أن نضيف أن «عقيدة نتنياهو» هذه ليسـت من اختراعه ولا هي مسجلة على اسمه قطّ، إذ إنها تعيد إلى الأذهان «اسـتراتيجيا دول الطوق الثاني» التي وضعهـا أول رئيس حكومة في إسـرائيل دافيد بن غوريون في خمسينيات وستينيات القرن العشرين الفائت. وكانت فكرة بن غوريون آنذاك التحالف مع دول في الشرق الأوسط لها مصالح مشتركة مع «الدولة اليهودية» ولكن لا حدود مشـتركة لها مع إسرائيل، وهذه المصالح هي التي سمحت لإسـرائيل بالتعاون مع هذه الدول بهدف إضعاف أو كبـح ما وُصف بأنه «النيـات العدوانية» للدول المجاورة لها، على غرار التحالف مع شـاه إيران، والتحالف مع تركيا، وتقديم المساعدة إلى الأكراد وغير ذلك.

كمـا أن فكرة التوصل إلـى مصالحة مع الـدول العربية قبل إيجاد حل للصراع مع الفلسـطينيين ليسـت جديدة في التفكير السياسي الإسـرائيلي. فمثلاً في لقاء عقدته تسـيبي ليفني لـدى إشـغالها منصب وزيـرة الخارجية الإسـرائيلية في حكومـة إيهود أولمرت العـام ٢٠٠٧ مع المبعـوث الصيني الخاص إلى الشـرق الأوسـط، اقترحت على الـدول العربية ألا تنتظر إنهاء الصراع وأن تطرح على إسرائيل أفقاً سياسياً كما تطرح هذه الأخيرة أفقاً سياسياً على الفلسطينيين، بحسب ادعائها. ولكن أشارت تحليلات في حينه إلى أن ليفني سـرعان مـا فهمت أن هذه الفكرة غير قابلة للحياة.

بناء على آخر المسـتجدات، فالاسـتنتاج المطلوب هو أن الإمارات باتفاق التطبيع مع إسـرائيل جعلت الفكرة قابلة للحياة. ولكن متى؟ في الوقت الذي تتولى فيه السلطة في إسـرائيل حكومة تُعتبر الأكثر توحشـاً في كل ما يتصل بالقضية الفلسطينية وحقوق الشعب العربي الفلسطيني.

الليكود قد لا يتأثر بتأجيل مُخطط الضم!

مفعول اتفاق التطبيع مع الإمارات سيكون محدوداً زمنياً ويتلاشى بعد أشهر *قرار الانتخابات يمسك به نتنياهو وحده والانطباع السائد هو أن الانتخابات قادمة والسؤال: متى؟ *الأوضاع الاقتصادية تزداد سوءاً لدى الجمهور وتضرب الشرائح الوسطى وهذا ما يقلق نتنياهو المطمئن فقط لغياب بديل حقيقي

نتنياهو.. «مكاسب» التطبيع قد يبددها غضب المستوطنين.

كتب برهوم جرايسي:

كانت نهاية الأسبوع الماضي بهيجة لرئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، فقد حقق ما يراه إنجازا سياسيا إقليميا كبيرا، بإبرام اتفاق التطبيع مع دولة الإمارات العربية المتحدة، ولكن ما أن نزل عن منصة المؤتمر الصحافي الاحتفالي، وبعد إعلانه عن تأجيل الضم، مقابل ادعاء الإمارات بإلغائه، وبيان دونالد ترامب بأن الضم لم يعد على الأجندة حاليا، واجه هجوما حادا ضده من معاقل المستوطنين، التي يتمدد الليكود فيها خلال السنوات الأخيرة، وقد تتأثر قوة الليكود بينهم الآن في أعقاب تأجيل مخطط الضم. إلا أن أي خسارة محتملة لنتنياهو والليكود بين المستوطنين قد يتم تعويضها لدى جمهور يصدّق الإنجاز السياسي هذا. وما يقلق نتنياهو حاليا هو اتساع دائرة القلق بين الجمهور، جراء استفحال سوء الأوضاع الاقتصادية.

ولكن نتنياهو الذي كما يبدو سيقرر لاحقا انتخابات مبكرة، ما زال مطمئنا لفوزه بسبب استمرار غياب البديل.

ولا بد من القول إن المخطط الذي يلوّح به رئيس الحكومة منذ عام كامل، لفرض ما تسمى «السيادة الإسرائيلية» على المستوطنات ومناطق شاسعة في الضفة المحتلة، لا يقف على رأس أولويات الغالبية الساحقة من الجمهور. بل هذا الأمر ملح لدى جمهور المستوطنين، وبالذات قياداتهم، الذين باتوا يتهمون نتنياهو بالخيانة ونقض وعده. ومن المفترض أن يشن المستوطنون ضده حملة واسعة، قد تتحول إلى ميدانية، وبالذات لدى المستوطنين العقائديين من التيار الديني الصهيوني ومجموعات استيطانية متطرفة. وهذا لا يعني أن الليكود سيتلقى ضربة قاصمة جراء إعلانه تأجيل الضم، بعد الإعلان عن اتفاق التطبيع مع دولة الإمارات.

وللتوضيح، نشرح المشهد من ناحية أرقام ونتائج انتخابات.

حسب التقديرات، فإن عدد ذوي حق الاقتراع في المستوطنات هو ما بين ٢٧٠ إلى ٢٨٠ ألف صاحب حق اقتراع، وهؤلاء يشكلون ٤,٥٪ من ذوي حق التصويت، ولكن ترتفع نسبتهم إلى ٥,٤٪ من الناخبين في يوم الانتخابات، بفعل الفارق الضخم في نسبة التصويت بينهم وبين باقي شرائح ذوي حق التصويت. وهذا العدد من دون القدس، ومن دون موديعين التي ثلثها في داخل الضفة وتعد مستوطنة ولكن أنماط التصويت فيها مختلفة بقدر كبير.

وبموجب مسح نموذجي قمنا به لغرض الفحص هنا، تبين أن الليكود حصل في انتخابات آذار ٢٠٢٠ في المستوطنات، من دون القدس وموديعين، على حوالي ٥٠ ألف صوت، مقابل ٤٠ ألف صوت في انتخابات ٢٠١٥، وهذا العدد حقق لليكود ١,٢٥ مقعد في الكنيست، من أصل ٣٦ مقعدا حصل عليها الليكود في تلك الانتخابات الأخيرة. ونستند في هذه التقديرات، على بحث «الخارطة السياسية في المستوطنات ٢٠١٣- ٢٠١٥»، الصادر عن مركز «مدار»- رام الله ٢٠١٥، وقد ارتكز ذلك البحث على مسح لنتائج التصويت العينية، والتوزيعة الديمغرافية للمستوطنين، في انتخابات العامين ٢٠١٣ و٢٠١٥.

من الواضح أن الليكود سيخسر من قوته في المستوطنات، في حال لم يطبق نتنياهو مخطط الضم، وبالتأكيد أن موضوع الضم يشكل أولوية وشأنا مقررا لجمهور محدود خارج المستوطنات أيضا، ولكن كل الحديث بالمجمل هو عن قوة محدودة جدا، سيعوّضها الليكود على ما يبدو من جمهور محدود آخر، يرى أهمية في إبرام اتفاق التطبيع مع الإمارات، ويسجل لنتنياهو نقاطا قيادية إضافية.

ما يراد قوله هو أنه ليس الضم ما سيقرر في الانتخابات المقبلة حجم قوة الليكود، الذي تواصل استطلاعات الرأي التنبؤ بخسارته عددا جديا من المقاعد؛ فأحد الاستطلاعات الأخيرة في نهاية الأسبوع الماضي، تحدث عن فقدان الليكود لزبع مقاعده، بمعنى خسارة ٩ مقاعد من أصل المقاعد الـ ٣٦؛ ولكن هذا على خلفية الأزمتين الصحية والاقتصادية. ونكرر القول إن هذه الاستطلاعات قد توحي حاليا بمؤشر ما، ولكن لا يمكن الاستناد عليها كنتيجة منذ الآن لانتخابات ما تزال قيد الفرضية، وقرارها بيد شخص نتنياهو.

وكلما تقدمت الأيام ستتضح الصورة أكثر بشأن وجهة نتنياهو، رغم شبه الإجماع على أن مسألة الانتخابات لدى نتنياهو قد حُسمت، ولكنه سيبحث عن التاريخ الذي يخدمه هو، بما يتناسب مع هدف الاستمرار لأقصى ما يمكن من وقت على كرسي رئاسة الحكومة. وهذا الأسبوع سيكون مؤشرا أوضح لنوايا نتنياهو، ولكن ليس الحاسم حتى الآن. فقد أقر الكنيست في الأسبوع الماضي بالقراءة التمهيدية مشروع القانون الذي يجيز تأجيل إقرار الموازنة العامة لمائة يوم إضافي بعد الـ ٢٥ من آب الجاري، الذي هو حتى الآن الموعد النهائي لإقرار الموازنة العامة، وإلا فإنه سيتم حل الكنيست تلقائيا. وعلى هذا المشروع الذي قدمه النائب تسفي هاوزر، من كتلة «أزرق أبيض» الشريكة في الائتلاف، ووافق عليه نتنياهو، أن ينهي مسار التشريع حتى يوم الأربعاء القريب، ١٩ آب الجاري، وهو آخر يوم عمل للهيئة العامة للكنيست، قبل يوم ٢٥ آب. والتقديرات متضاربة، بين إقرار القانون كليا وبين أن يضع الليكود، بأمر من نتنياهو، عراقيل لمنع الاستمرار في تشريعه. ولكن حتى لو تم تشريع القانون كليا، فهذا لا يعني زوال الأزمة كليا، لأن نتنياهو سيختلق أزمات أخرى تبريرا للانتخابات المبكرة.

ويستدل من تقارير صحافية أن نتنياهو يريد نقض الاتفاق مع كتلة «أزرق أبيض» في بند آخر، وهو بند التعيينات الكبرى. والمطروح حاليا تعيين منصبي المدعي العام والقائد العام للشرطة. وبحسب اتفاق الائتلاف، يتم تأجيل كافة التعيينات الكبرى، إلى ما بعد ٦ أشهر من يوم تشكيل الحكومة، حتى تكون قد أنجزت إقرار الميزانية المزدوجة للعامين الجاري والمقبل، وهو أيضا ما انقلب عليه نتنياهو، ويريد إقرار ميزانية لعام واحد فقط، ليفتعل أزمة حول ميزانية العام المقبل، ويحل على أثرها الحكومة، ويتجه لانتخابات يعتقد نتنياهو أنها ستقلب موازين القوى لصالحه، وتحسن مكانته، حتى في ظل محاكمة الفساد التي يخضع لها.

وحسب تلك التقارير، فإن نتنياهو سيضع شروطا أمام كتلة «أزرق أبيض» ورئيسها بيني غانتس، بمعنى أن يمرر ميزانية مزدوجة، مقابل تعيين كبار المسؤولين، خاصة السابق ذكرهما، والمعني بهما نتنياهو.

الإشكالية هنا هي أن نتنياهو يريد التأثير على تعيين المدعي العام، الذي سيكون عليه الإشراف على سير محاكمته بقضايا الفساد، وفي هذا تضارب مصالح صارخ. وقد أعدت نائبة المستشار القانوني للحكومة مسودة ورقة موقف، تشرح فيها وجه التناقض في تدخل نتنياهو بالتعيينات الكبرى، المتعلقة بتطبيق القانون، وأولها المدعي العام والقائد العام للشرطة. وبعث أحد محامي نتنياهو برسالة للمستشار القانوني للحكومة، أفيحاي مندلبليت، يرفض فيها مسودة الموقف، ويتهم مندلبليت بأنه يواصل استهداف نتنياهو من خلال هذا الموقف. ومن المفترض أن يصدر الموقف النهائي عن مكتب المستشار القانوني للحكومة في الأيام المقبلة، استباقا لأي تعيينات جديدة قد تظهر. وحسب التقديرات، فإن الموقف الصادر حتى الآن، سيبقى على حاله، بمعنى رفض تدخل نتنياهو بالتعيينات.

وفي واقع الحال، فإن نتنياهو ليس بحاجة للتدخل مباشرة وعلنا في هذه التعيينات، بل هو يحارب عدم الانتقاص من صلاحياته، وهو متهم أمام المحكمة. فحينما تأتي ساعة التعيينات، فإن أذرع نتنياهو في حكومته قادرة على أن تمثّل موقفه، وهذا ممكن في وزارة الأمن الداخلي (الشرطة)، ولكن العقبة قد تكون في وزارة العدل، المسؤولة عن تعيين المدعي العام، إذ يتولى الوزارة آفي نيسانكورن، من كتلة «أزرق أبيض».

ما يقلق الجمهور سيقلق نتنياهو- الأوضاع الاقتصادية

ذكرنا فيما سبق أن مسألة فرض ما تسمى «السيادة الإسرائيلية» على المستوطنات ومناطق شاسعة في الضفة المحتلة، ليست الأولوية القصوى لدى الغالبية الساحقة من الجمهور الإسرائيلي، فهذه بالتأكيد هي أولوية قصوى لدى المنتفعين كليا من الضم، أي المستوطنين. وهم أصحاب الصوت الأعلى والمهيمن على الحلبة السياسية، لأن جمهورهم موحد خلف قوى سياسية منه وداعمة له، في حين أن الجمهور الواسع مشتت.

في هذه المرحلة، فإن قلق الجمهور يصب في ناحية أخرى: الأوضاع الاقتصادية المأزومة، التي باتت تنعكس على جيب الناخب. بمعنى أن اهتمام الناخب في المرحلة المقبلة، سيكون مختلفا عن فترات سابقة، وستقفز إلى الواجهة الأوضاع الاقتصادية، التي تستفحل من يوم إلى آخر.

ففي الانتخابات الثلاث التي جرت في العامين الجاري والماضي، قلنا إن الأوضاع الاقتصادية الجيدة نوعا ما، لدى الجمهور اليهودي، تلعب دورا في الزيادة المستمرة في قوة نتنياهو والليكود. ولكن الآن الأوضاع باتت تتقلب والمزاج مختلف والقلق يتصاعد. وهذا الأمر انعكس في الاستطلاع الدوري الذي نشره مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، في الأسبوع الماضي، بشأن ثقة الجمهور بأوضاعه الاقتصادية، إذ دلّ الاستطلاع الأخير على أن ثقة الجمهور بالأوضاع الاقتصادية في حضيض غير مسبوق اسرائيليا، حسب وصف صحيفة «كالكاليست»، (-٣٠٪)، وتحل إسرائيل في المرتبة ما قبل الأخيرة، في قائمة دول منظمة التعاون والتنمية للدول المتطورة OECD، وتليها اليونان. ويبين الاستطلاع أن ثقة الجمهور بأوضاعه الاقتصادية انهارت من وضعيتها السيئة، التي كانت عليها في شهر أيار الماضي -١٤٪، إلى -٣٠٪ في مطلع آب الجاري. وهذا مؤشر للكثير من النواحي، منها المزاج العام، ولكن أيضا القدرة على الاستهلاك، وأن الجمهور لن يستعجل لصرف ما لديه؛ في حين أن تراجع الاستهلاك سيزيد الأوضاع سوءا.

وهذه الأوضاع تظهر في التقارير الاقتصادية التي تظهر تباعا، ومنها التقرير الأهم، تقرير بنك إسرائيل، الصادر في الأسبوع الماضي، وقال إن الصرف الحكومي لدعم الاقتصاد في أزمته الحالية، هو الأقل من بين الدول المتطورة، والأعضاء في منظمة OECD، من حيث حجم الصرف مقارنة بحجم الناتج العام. فحتى الآن، تتهم الصحافة الاقتصادية بنيامين نتنياهو بأنه ينثر أموالا كي يُسكت الجمهور، دون حساب مستقبلي لوضعية الخزينة، التي ستتكبد ديونا هائلة، ستتبعها ضربات اقتصادية على الجمهور.

وهذا ينعكس في تقديرات بنك إسرائيل المركزي في الأسبوع الماضي، الذي حذر مجددا من اتساع ظاهرة الإفلاس. وكانت تقديرات سابقة قد تحدثت عن أن أكثر من ٧٠ ألف مصلحة اقتصادية ستغلق أبوابها هذا العام، وستفتح من جديد ٤٠ ألف مصلحة. ما يعني أن عدد المصالح الاقتصادية في إسرائيل يتقلص هذا العام بنحو ٣٠ ألف مصلحة، وهناك من يقدر بنحو ٤٠ ألف مصلحة. في حين أنه في السنوات العشر الأخيرة، كان يزيد عدد المصالح الاقتصادية بنحو ١٠ آلاف مصلحة سنويا. وخلف هذا التقليص سيكون سوء أوضاع، وإغلاق أماكن عمل، على الأقل لأصحاب هذه المصالح.

ومن هنا فإن تقديرات البطالة ما تزال تقلق المؤسسة الإسرائيلية؛ وبالإمكان القول إنه من الصعب وضع الإصبع على نسبة واضحة، فهناك تضارب في الاحصائيات، بين ١٠,٥٪ وحتى ١٨٪ بطالة. ولكن حتى النسبة الأقل، تعادل ثلاثة أضعاف نسبة البطالة التي كانت قائمة حتى شهر شباط الماضي. ويحذر بنك إسرائيل من أنه في حال وقوع موجة ثالثة من فيروس كورونا في الخريف المقبل، وتبع هذا إغلاقات في الاقتصاد، فإن الأوضاع ستزداد سوءا.

ويقول المحلل الاقتصادي سامي بيرتس (ذي ماركر) إن إسرائيل دخلت إلى الأزمة بمعطيات اقتصادية جيدة. فقد دخلت وحجم الدين العام لديها يعادل أكثر بقليل من ٦٠٪ (٦٠,٢٪) من حجم الناتج العام، وهذه نسبة «مثالية» للاقتصاد، فدول متطورة كبرى غارقة في الديون بنسبة أعلى بكثير، مثل الولايات المتحدة الأميركية واليابان، ولكن ضخامة الاقتصاد هناك وركائزه قادرة على تخفيض الدين مستقبلا.

أما الآن، وحسب بيرتس، فإن حجم الدين العام سيرتفع حتى نهاية العام الجاري إلى ٨٠٪، بدلا من ٧٥٪ حسب تقديرات سابقة لبنك إسرائيل، وهذا الارتفاع يعني زيادة عبء الديون بما بين ٢٣٠ مليار إلى ٢٥٠ مليار شيكل، سيكون على إسرائيل تسديدها في السنوات اللاحقة.

كذلك الأمر في العجز في الموازنة العامة، إذ سيرتفع هذا العام من ٣,٤٪ من حجم الناتج العام في نهاية ٢٠١٩، إلى ١٣٪ في نهاية العام الجاري، بدلا من ١٢٪ وفق تقديرات سابقة، بمعنى أن كل التقديرات للمؤشرات الاقتصادية تتدهور تباعا.

هذا مشهد اقتصادي يجب أن يقلق بنيامين نتنياهو، مع قراره الذي سيصدر في وقت يقرره هو للتوجه إلى انتخابات مبكرة، بناء على وضعيته القضائية، ومستقبل استمرار جلوسه على كرسي رئاسة الحكومة، في ظل محاكمة الفساد.

وحتى الآن، كما نشرنا من قبل، فإن نتنياهو يسعى إلى إرضاء الجمهور الغاضب اقتصاديا، وعلى هذا الأساس سارع إلى حل الكفاحات النقابية، مثل كفاح نقابة الممرضات والممرضين، وكفاح نقابة العاملين الاجتماعيين، وعلى هذا الأساس نثر مخصصات متساوية تقريبا لكل الجمهور، وبالذات لمن هم ليسوا بحاجة إطلاقا لأي معونة اقتصادية. ولكن ليس واضحا إلى أي مدى هذا سيساعده في انتخابات مبكرة، إذا ساءت الأوضاع الاقتصادية أكثر، وخرجت عن نطاق السيطرة، فهو ليست لديه الأدوات لإسكات الأجهزة الرسمية ومنعها من إصدار بيانات؛ وحتى لو ظهرت تقارير أخف وطأة فإن ما يشعر به الجمهور سيكون هو الأساس.

ومثلما ذكر في السابق، وهذا صحيح الآن أيضا، فإن نتنياهو ما زال مستفيداً فقط من غياب بديل حقيقي له.

صدر عن

المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»

تقرير «مدار» الإستراتيجي2020

المشهد الإسرائيلي 2019

تحرير: هنيدة غانم

هدم المنازل الفلسطينية: إستراتيجية محو .

هجوم متجدّد ضد المحكمة الإسرائيلية العليا على خلفية الموقف من سياسة هدم منازل الفلسطينيين!

كتب عصمت منصور:

في العاشر من شهر آب الحالي، اتخذت المحكمة الإسرائيلية العليا موقفا نادرا من سياسة هدم منازل منفذي العمليات الفلسطينيين ضد جيش الاحتلال، وهو ما وضعها ووضع القرار في قلب عاصفة من ردود الأفعال الغاضبة، وأعاد إلى الواجهة سؤال جدوى الردع، ومدى أخلاقية وقانونية هذه السياسة، التي لازمت إسرائيل منذ احتلالها للأراضي الفلسطينية في العام ١٩٦٧.

والمثير في القرار الذي أقر بأغلبية قاضيين مقابل معارضة قاض واحد، والذي يفسر هذا الكم الهائل من الانتقادات والعاصفة التي أثارها، لا يكمن في كونه قبل التماس عائلة الأسير نظمي أبو بكر (زوجته وأولاده الثمانية) الذي اتهم بقتل جندي إسرائيلي أثناء نشاط لجيش الاحتلال في قرية يعبد شمال الضفة الغربية قبل شهرين، من خلال إلقاء حجر على رأسه من داخل منزله، ومنع الجيش من تنفيذ قرار هدم المنزل الذي وقعه قائد المنطقة، بل في كونه خرج عن أدبيات وطريقة تعامل المحكمة العليا مع سياسة هدم المنازل، والتي اعتبرت في رد التماس تقدمت به ٤٠ عائلة متضررة في العام ٢٠٠٢ في ذروة الانتفاضة الثانية، أن هذه السياسة مقبولة لأنها (جزء من النشاط القتالي للجيش وتخضع للوضع القتالي)، بينما جاء في ديباجة القرار الحديث والاقتباسات التي برر فيها القاضيان المؤيدان للقرار قرارهما، والتي لم تتطرق للحالة العينية التي بتت بها المحكمة فقط، بل إلى جوهر السياسة والمعايير الواجب توفرها من أجل اتخاذ مثل هكذا إجراء (يمس بالأبرياء).

تجرأ القاضي ميني مزوز والذي شغل منصب المستشار القانوني للحكومة في السابق، وذكر في حيثيات الحكم معايير يمكن اعتبارها ضربة مهمة وانقلابا على سياسة جيش الاحتلال في كل ما يتعلق بسياسة هدم منازل منفذي العمليات، حيث، وبخلاف موقف المنظومة السياسية والأمنية، اعتبر أن (إحدى القضايا المركزية هي عدم الزج بعائلة المتهم في العمل الذي قام به) وضرورة التأكد من (أثر الهدم على العائلة التي لا علم لها بنوايا المنفذ ولا اشتركت أو دعمت العمل الذي أقدم عليه). ومزوز ذهب أبعد من ذلك ودعا إلى (إعادة فحص سياسة هدم المنازل وإجراء نقاش جدي حولها، خاصة في ظل الاستخدام الواسع لها) منوها إلى أنها يجب أن تتخذ فقط (في حالات متطرفة واستثنائية) متسائلا عن مسوغ هدم السقف الذي يأوي عائلة (لا تعلم ولا تورطت في عمل نفذه الزوج) وهو ما أثنى عليه القاضي جورج قزا الذي أكد أن (استمرار اللجوء إلى هذه السياسة الهادفة إلى الردع، وعدم إجراء نقاش موضوعي حولها، ينطوي على مس بالأبرياء، ونوع من العقاب الجماعي)، مكتفيين بإغلاق الغرفة التي كان يقيم فيها أبو بكر.

بخلاف مديرة مركز حقوق الفرد جيسيكا مونطال، التي مثلت العائلة في الالتماس، ورئيس حزب ميرتس اليساري عضو الكنيست نيتسان هوروفيتس، واللذين اعتبرا أن القرار صائب ويستحق الإشادة، وقفت المنظومة السياسية الإسرائيلية ضد القرار وأدانته بأشد العبارات. واعتبرت مونطال أن القرار (أنقذ العائلة من التشرد والعيش على قارعة الطريق) لكنه لم يصل إلى مستوى (وقف كلي لسياسة الهدم واعتبارها عقوبة جماعية مرفوضة ومشكوك في نجاعتها كأداة ردع).

وقائع الهجوم

لم يتأخر الهجوم على قرار المحكمة العليا وجاء من رأس الهرم السياسي في إسرائيل، حيث وصفه رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو في تغريدة على حسابه الشخصي على تويتر بـ«البائس»، داعيا إلى الاستئناف ضده بتركيبة قضاة أوسع، مشددا على أن سياسته التي سيواصل انتهاجها (هي هدم منازل المخربين وعدم إعطاء جائزة للإرهابيين). وزير الأمن الداخلي أمير أوحانا هو الآخر غرد ضد القرار وضد المحكمة العليا ووصف القرار بأنه (وصمة عار على جبين المحكمة العليا)، وهو ما انسجم مع أقوال رئيس الكنيست ياريف ليفين الذي تحدث ضد المحكمة العليا بشكل أوضح من خلال تشديده على أن الجمهور الواسع في إسرائيل يريد (وجود منظومة قضاء أفضل) وأنه (سيواصل النضال إلى أن يعود العدل والأخلاق للمحكمة). وتماهى جدعون ساعر، القيادي البارز في حزب الليكود، مع خصمه نتنياهو في رفضه للقرار وكرر كلماته حرفيا تقريبا، إلى جانب نير بركات وأييلت شاكيد ونفتالي بينيت وغيرهم من أعضاء الكنيست والوزراء وقادة الأحزاب المختلفة في إسرائيل.

طاولت الإدانة للقرار أيضاً السياسيين، فقد وصفتهم الصحافية نير موزس شالوم (عائلتها تملك صحيفة «يديعوت أحرونوت» وزوجها وزير خارجية إسرائيل الأسبق سيلفان شالوم) بالثرثارين الذين يكتفون بالثرثرة رغم (الزلزال الذي شعر به الجمهور) جراء القرار، مطالبة إياهم بدل ذلك (بإقرار قانون حاسم وواضح بهدم منزل كل من يقتل إسرائيلياً).

كما أن وزير الدفاع ورئيس الحكومة البديل بيني غانتس (رئيس «أزرق أبيض») والذي يتخذ موقف الحامي للقضاء، تحفّظ على القرار واعتبره مؤسفا، طالبا من الجهات المختصة في وزارة الدفاع التقدم باستئناف ضده. غانتس وجد أن من المهم التذكير بأن سياسة هدم منازل منفذي العمليات الفلسطينيين (أداة ردع مهمة جدا في الحرب على الإرهاب)، وهو موقف مشكوك فيه ولا أدلة عملية أو معطيات تؤكده حتى من قبل منظومة الأمن التي يترأسها.

سياسة هدم منازل منفذي العمليات

تعود سياسة هدم منازل منفذي العمليات الفلسطينيين وفق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان إلى العام ١٩٦٧ وهي تستند إلى المادة ١١٩ من أنظمة الطوارئ البريطانية للعام ١٩٤٥، وقد أخذت هذه السياسة بعدا شاملا وتم اللجوء إليها بكثافة خلال الانتفاضة الفلسطينية الأولى في العام ١٩٨٧ حيث ذكرت القناة ١٢ الإسرائيلية أن سلطات الاحتلال هدمت ما لا يقل عن ٣٠٠ منزل وقامت بإغلاق حوالي ٢٠٠ منزل آخر لأسباب تتعلق بالمشاركة في عمليات ضد الاحتلال. وهذه السياسة توقفت في العام ١٩٩٤ مع دخول السلطة الفلسطينية وتولي المسؤولية الأمنية والسياسية والإدارية عن مناطق في الضفة، وعادت إلى الظهور وبكثافة أشد مع اندلاع الانتفاضة الثانية في العام ٢٠٠٠ حيث أشارت القناة ١٢ إلى أنه تم هدم ٥٠٠ منزل ما بين الأعوام ٢٠٠٠-٢٠٠٥ وهذا الرقم لا يشمل المنازل التي هدمت بشكل كلي أو جزئي جراء عمليات ونشاط جيش الاحتلال أثناء حصار أو ملاحقة أو اغتيال من يصفهم بالمطلوبين و/ أو المنازل التي تهدم على خلفية عدم الترخيص أو البناء في مناطق غير مسموح البناء فيها.

غير أن الكثافة الملحوظة في اللجوء إلى أسلوب الهدم لم تترجم إلى حالة من الهدوء، وإلى تراجع في حجم ونوع العمليات ضد قوات الاحتلال، وهو ما ينسجم مع الخلاصة التي وصل إليها جيش الاحتلال إبان الانتفاضة الثانية، الأمر الذي دفعه إلى تشكيل لجنة تحقيق خاصة في العام ٢٠٠٤ برئاسة الجنرال أودي شاني هدفها التحقق من مدى نجاعة سياسة هدم المنازل ومدى الردع الذي يمكن أن تحققه، خاصة على ضوء الانتقادات الدولية والمحلية الواسعة التي واجهتها. لجنة شاني درست ٢٧٠ حالة هدم لمنازل فلسطينيين في ذروة الانتفاضة الثانية ما بين الأعوام ٢٠٠٢-٢٠٠٤ لتخرج بخلاصة واضحة وقاطعة مفادها أن (سياسة هدم المنازل لم تنجح في وقف الإرهاب، بل قادت إلى مواجهات وصدام مع السكان وهو ما يزيد الحافز لتنفيذ عمليات والانخراط في دائرة العنف). الصحافي شاي ليفي من القناة ١٢ قال في العام ٢٠١٨ وفي ذروة النقاش الداخلي الإسرائيلي (أمنيا وأخلاقيا وقانونيا) حول هذه السياسة، إن قادة الجيش والأذرع الأمنية منقسمون على أنفسهم ولا يوجد رأي واحد تجاهها، كاشفا أن مصدرا أمنيا رفيعا أبدى امتعاضا واضحا من الكثافة والآلية الميكانيكية التي يتم التعامل بها مع سياسة هدم المنازل لأنها يمكن أن تحقق هدفها (فقط إذا ما تم التعامل معها بشكل مقنن ومحسوب بدقة). تحقيق شاني لم يتجاهل الأضرار التي تلحقها هذه السياسة بالعائلات التي لا ذنب لها بالعملية التي ينفذها أحد أفرادها، حيث أشار إلى أن هدم المنزل (يمس الكثير من الأشخاص وأملاكهم وهذا يتسبب في تغذية الكراهية وزيادة الشعور الجمعي بالتضامن، وبالتالي تشجيع الإرهاب) خاتما تقريره بأنه (لا يوجد أي دليل على أن سياسة هدم منازل منفذي العمليات ذات جدوى).

اتسع سؤال الجدوى وتحقق هدف الردع من وراء تبني سياسة هدم المنازل دون أن يجد له أي إجابة قاطعة تعطي مسوّغا أمنيا حقيقيا لانتهاج هذه السياسة، فقد أجرى المعهد الإسرائيلي للديمقراطية بحثا حول هذه الجزئية التي تتخذ كمبرر لانتهاك حقوق الإنسان بشكل مفرط ومنهجي ليخلص هو الآخر إلى نتيجة مفادها أن (سياسة هدم المنازل لا تشكل عامل ردع بل تزيد من الإرهاب) وأنه لم ينجح في (الحصول على أية معطيات تؤيد فرضية الردع وأن العائلة التي يهدم منزلها لا ترتدع، بل استطاع أن يجد معطيات عكسية بأن الهدم يشجع على الإرهاب)، وهو الاستنتاج الذي عبرت عنه صراحة رئيسة المعارضة السابقة شيلي يحيموفيتش التي نشرت على حسابها على تويتر تغريده قالت فيها (كنت لسنوات طويلة عضوا في لجنة الخارجية والأمن وطوال حياتي لم يظهر أمامي مسؤول أمني يوافق على أن سياسة هدم المنازل رادعة وقادرة على منع عمليات، وقد سمعت الكثيرين يقولون العكس تماما).

بعد نشر تقرير شاني وتراجع وتيرة العمليات في الانتفاضة الثانية أوقف جيش الاحتلال سياسة هدم المنازل في العام ٢٠٠٥ لكن إلى حين، إذ وعلى الرغم من عدم نجاعتها وقدرتها على تحقيق الردع، تمسك جيش الاحتلال بها واعتبرها إحدى أدواته في مواجهة (الإرهاب)، وعاد إلى تفعيلها في العام ٢٠١٤ وهذه المرة بمباركة ومصادقة المحكمة العليا التي تبنت وجهة نظر الأجهزة الأمنية واعتبرت أن ليس من اختصاصها (أن تتدخل في سؤال جدوى اللجوء إلى هذه السياسة).

ويبدو أن انعدام الأدلة على تحقق الردع من وراء تبني وانتهاج هذه السياسة بكل ما تنطوي عليه من انتهاك واضح لحقوق الإنسان الأساسية وخرق للقانون الدولي، كما أظهرت جمعية حقوق المواطن في إسرائيل التي قدمت توصيتها للجنة الخارجية والأمن في الكنيست الإسرائيلي في العام ٢٠١٨ وجاء فيها أن سياسة هدم المنازل (تنطوي على مس بسلسلة من الحقوق الأساسية للإنسان وللعائلات التي تقطن هذه المنازل، وتحديدا بحقها في العيش بكرامة لأن هذه السياسة تستخدم البشر كأدوات ردع وليس كبشر وتمس بممتلكاتهم وحقهم بالعيش الكريم. كما أنها تنتهك القانون الدولي الإنساني الذي يحظر سياسة العقوبات الجماعية، بالإضافة لكونها سياسة غير أخلاقية وغير قانونية لأنها تعاقب أشخاصا بسبب جرم ارتكبه فرد من أفراد العائلة)، دفع أجهزة الأمن ولجنة الخارجية والأمن إلى محاولة اللجوء إلى إثباتات غير مباشرة وسببية، حيث قال غادي ايزنكوت رئيس هيئة أركان الجيش في ذروة هذا النقاش، وعندما كان يشغل موقع قائد الجبهة الشمالية، إن سياسة هدم المنازل (دفعت الكثير من العائلات إلى تسليم أبنائها لأنهم باتوا يعلمون أن بيتهم سيهدم) وهو ادعاء عززه جهاز «الشاباك» في نقاش مغلق أمام لجنة الخارجية والأمن حيث اعترف أحد قادته أمام اللجنة، وفق ما نشره موقع «مكور ريشون»، أن الشاباك (لا يملك أدلة أو دراسات تثبت جدوى هذه السياسة، إلا أنه يستند إلى تسليم عائلات لأبنائها الذين خططوا لتنفيذ عملية خشية من هدم المنزل).

إن مسوغ الردع هو الاسم الحركي الذي يراد منه التغطية على سياسة أخرى تؤمن بها إسرائيل وتمارسها بوعي منذ ظهور أولى حركات المقاومة الفلسطينية، ألا وهي سياسة الانتقام وتدفيع الثمن. وفي رسالة وجهها الناشط في حزب العمل يؤاف ليفي إلى إيهود باراك محتجا على سياسة هدم المنازل التي وصفها بأنها لاأخلاقية ولا قانونية، ونشرها موقع «عفوداه شحوراه» في العام ٢٠٠٨، كشف حقيقة الدافع من وراء استمرار هذه السياسة لأن (من الواضح أن الجمهور يريد الانتقام وأن يكون هذا الانتقام موجعا قدر الإمكان).

ويمكن القول إن هذا الشعور البدائي والغريزي وغير العقلاني (الانتقام) والرغبة في الإيذاء وإلحاق الضرر والتشفي، هو المصطلح الأكثر قدرة على تفسير استمرار هذه السياسة التي تطبق دوما بعد تنفيذ العملية وبعد استشهاد منفذها أو الزج به داخل السجن ومعاقبته، وكل الجدل الذي يدور حولها هو عبارة عن محاولات لإخفاء السبب الحقيقي الذي يبقيها قائمة حتى الآن.

ولا شك في أن تصاعد اليمين القومي الفاشي في إسرائيل وتسلمه لمفاصل مهمة في الدولة خلال العقد الأخير لم يقد إلى إعادة النظر في سياسة هدم المنازل، بل أدى إلى بحث وتقديم مشاريع قوانين تدعو إلى التوسع في تطبيق هذه السياسة ومعاقبة عائلة من يحاول أن ينفذ عملية أو يفكر في قتل إسرائيليين وليس من ينجح في تنفيذ عملية القتل فقط، كما عبر عن هذا وزير الدفاع السابق نفتالي بينيت، وهو ما يثبت ارتباط هذه السياسة بالتطرف القومي والنظرة الدونية للآخر وغريزة الانتقام التي تسري في مفاصل الدولة كما تسري في دم الكثير من الأفراد.

المشهد الاسرائيلي
مدار

تقرير مجموعة من الباحثين: أزمة كورونا والفرص المتاحة أمام إسرائيل!

من بين التوصيات: تعزيز «التعاون الإقليمي» مع «الدول السنية المعتدلة» و«استئناف المفاوضات السياسية مع الجانب الفلسطيني»

أزمة كورونا.. عميقة ومتدحرجة.

كتب سليم سلامة:

منذ بدايات وصول وباء كورونا إلى إسرائيل وظهور الحالات الأولى منه فيها، ثم ظهور المؤشرات على انتشاره فيها، كان من الواضح لدى قطاعات واسعة في الدولة، سياسية ـ حزبية وإعلامية وقانونية بوجه خاص، أن ظروف ظهور الوباء في إسرائيل تهيئ لقيادتها السياسية فرصة مواتية، ذهبية ونادرة، لمحاولة تجيير هذه الجائحة واستثمارها في «معالجة» الأزمة السياسية، الحزبية، الخانقة التي تمسك بخناق إسرائيل منذ فترة غير قصيرة وجرّتها إلى ثلاث جولات انتخابية عامة متتالية في غضون أقل من سنة واحدة وتزامن ظهور وباء كورونا مع بلوغ هذه الأزمة ذروتها التي بدا تشكيل «حكومة الطوارئ الوطنية» وكأنه مخرج من متاهتها، لتثبت الشهور الماضية من عمر هذه الحكومة أنه لم يكن سوى وهم وسراب.

ما من شك في أن إسرائيل، كدول العالم الأخرى إجمالاً، تعيش هذه الفترة حالة طوارئ صحية واقتصادية خطيرة جراء تفشي وباء كورونا، وهو ما استدعى ويستدعي اتخاذ العديد من الإجراءات الفورية، الحادة وبعيدة الأثر لمنع انتشار الوباء ومحاصرته. غير أن حالة الطوارئ، بطبيعتها وبمفردها، تضع تحديات كبيرة وخطيرة أمام أي منظومة دولتية، وخصوصاً في ظل الأنظمة الديمقراطية، لما تحتمه وتجيزه من تدابير وإجراءات تنطوي، في جوهرها، على مس بحقوق المواطن والإنسان عموماً. وقد كان في التقاء/تزامن أزمة كورونا مع الأزمة السياسية ـ الحزبية في إسرائيل مباعث قلق شديد وتخوف عميق لدى أوساط مختلفة في المجتمع الإسرائيلي من مغبة استغلال أزمة الوباء وتجييرها لتمرير سياسات وتوجهات معادية للديمقراطية، سواء بالتضييق على منظومات معينة في جهاز السلطة الإسرائيلية (وخصوصاً الكنيست والجهاز القضائي) ومحاولة تحييدها، من جهة، أو بالمسّ بالحقوق الليبرالية والتضييق على الحريات الشخصية، من جهة أخرى، ناهيك بالطبع عن محاولة رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، تجيير أزمة كورونا في معركته ضد لائحة الاتهام الجنائية الخطيرة التي قُدّمت إلى المحكمة بحقه. وقد اتضح، بما لا يدع مجالاً للشك، أن نتنياهو حاول، ونجح جزئياً ومرحلياً ـ في الفترة السابقة ـ في استغلال وباء كورونا وحالة الطوارئ الناجمة عنه للمس بحريات أساسية محددة، أبرزها وأهمها في السياق حرية الحركة وحرية التظاهر كجزء من حرية التعبير عن الرأي، لمحاصرة حملة الاحتجاج ضده والمطالبة باستقالته، لمنع اتساعها ولخفض لهيبها.

في الحديث عن الخطوات والإجراءات الأبرز التي لجأت إليها الحكومة الإسرائيلية، بالمعنى المشار إليه أعلاه، متكئة على أزمة وباء كورونا، يمكن الإشارة إلى ما يلي: أولاً ـ فرض القيود المشددة على حركة المواطنين، حد الإغلاق التام والشامل، لفترات غير قصيرة إطلاقاً؛ ثانياً ـ استخدام «جهاز الأمن العام» (الشاباك) في تعقب المواطنين ورصد تحركاتهم في سياق مدني، لا «أمني» كالمعتاد وكما هي مهمات هذا الجهاز وفق ما يحددها القانون، ما تطلب وضع تشريع قانوني جديد وخاص لهذا الغرض، إثر اعتراض المحكمة العليا الإسرائيلية على اللجوء إلى هذا الخيار من دون تشريع قانوني محدد يجيز هذا التوسع؛ ثالثاً ـ تضييق دائرة الرقابة البرلمانية والقضائية على الحكومة وممارساتها، من خلال منح الحكومة صلاحيات «طوارئ» واسعة، استثنائية وخطيرة، إلى جانب تشريع قانون خاص يقلص كثيراً قدرة الكنيست على ممارسة الرقابة البرلمانية اللازمة والطبيعية في ظل حالة الطوارئ.

تحسين علاقات الجيش مع الحريديم والعرب!

على خلفية «حالة الطوارئ» هذه في إسرائيل وما تخللها من تشريعات، قرارات، إجراءات وتدابير فعلية، ذهبت جهات عديدة إلى توظيف جهود كبيرة ولافتة في تحليل الأداء الرسمي، الحكومي والبرلماني تحديداً، في معالجة أزمة كورونا ومواجهتها، ثم إلى محاولة استقراء مستقبلية تضع «خارطة طريق» لدولة إسرائيل في فترة ما بعد الأزمة، استناداً إلى قراءة معطيات المرحلة وترسيم آثارها وانعكاساتها، المحلية، الإقليمية والدولية، المتحققة منها فعلياً والمحتملة التحقق منها مستقبلاً على حد سواء.

أحد آخر هذه الجهود وأحدثها هو التقرير الذي وضعه طاقم موسع ضم سبعة من الخبراء والباحثين، ترأسه رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي السابق، الجنرال (احتياط) غادي آيزنكوت. وقد صدر هذا التقرير رسمياً في نهاية الأسبوع الأخير (١٣ آب الجاري)، ضمن منشورات «معهد دراسات الأمن القومي في إسرائيل» تحت عنوان «أزمة كورونا ـ توصيات لدولة إسرائيل». وقبل نشره بصورة رسمية، عرض معدوه خلاصة استنتاجاته على «مستشار الأمن القومي» الإسرائيلي، مئير بن شبات وطاقم مساعديه، على مدى لقائين اثنين عقدا لهذا الغرض خصيصاً. غير أن الجديد والمختلف الأبرز والأهم في هذا التقرير ـ الذي يتكون من مجموعة من المقالات ـ هو إضاءته وتركيزه على الفرص التي يعتبر معدوه أنها تكمن في طيات هذه الأزمة التي «وضعت مواطني دولة إسرائيل وقادتها أمام تحديات كبيرة ومركّبة ستترك بصماتها على الواقع ليس الإسرائيلي المحلي فقط، وإنما الإقليمي والدولي أيضاً»؛ غير أن هذه الأزمة، في المقابل، «لم تكشف وتؤكد التحديات فحسب، وإنما خلقت أيضاً فرصاً لإحداث تغييرات عميقة ولتقوية المجتمع الإسرائيلي ودولة إسرائيل»، كما ينوّه معدو التقرير في مقدمته مع الإشارة إلى أن «التوصيات التي يتضمنها هذا التقرير صُنّفت في ستة مجالات» لا تشمل مجال التربية والتعليم، الذي اعتُمدت بشأنه الأطروحة الخارجية التي أعدها «المجلس الجماهيري العام للتعليم». وبناء على هذا، يشمل التقرير، في قائمة المحتويات، مقدمة تليها ستة أبواب تحت العناوين التالية: أ ـ فرص في مجال الأمن (غادي آيزنكوت)؛ ب ـ فرص في الحلبة الإقليمية (غادي آيزنكوت ومور يهلوم)؛ ت ـ فرص اقتصادية (أمير ليفي، يورام طيتس ومور يهلوم)؛ ث ـ فرص في المجال التكنولوجي (يورام يعقوبي)؛ ج ـ فرص في مجال الصحة (ران غوشن)؛ ح ـ تشجيع الهجرة إلى إسرائيل في عالم ما بعد كورونا (سارة غرينبرغ).

يجزم معدو التقرير، في مقدمته، أن «جائحة كورونا عرضت جميع فئات المجتمع الإسرائيلي للخطر» وأن «إدراك هذه الحقيقة أعاد اللحمة بين هذه الفئات المختلفة»، مدللين على ذلك بتجند الجيش الإسرائيلي لمساعدة بعض البلدات الحريدية والعربية في إسرائيل في إثر تضررها من وباء كورونا، وهو ما يراه الباحثون «فرصة لتحسين العلاقات بين الجيش الإسرائيلي وهذين القطاعين ـ الحريديم والعرب»، من خلال تكريس، توسيع وتعزيز نموذج «الخدمة المدنية للجميع»، بحيث يتطوع كل من لا يؤدي الخدمة العسكرية، أي الغالبية الساحقة من الحريديم والعرب، في أحد الأطر المدنية المختلفة، في جهاز التعليم أو في الجهاز الصحي أو غيرهما. أما من لا يؤدي الخدمة العسكرية ولا «الخدمة المدنية»، فيوصي التقرير بإخضاعه لدورات تأهيلية أساسية في مجالات الطوارئ، كي يكون قادراً على المساعدة في حال تعرض الدولة لأية كوارث.

ثمة تداخل وتقاطع عميقان واضحان بين المجالات المختلفة التي يعالجها هذا التقرير وتوصياته، إلى درجة أنه من الصعب جداً، حد المستحيل، الفصل بينها بصورة مطلقة. وهذا ما يفسر التقاطع البيّن أحياناً بين الفرص والتوصيات الواردة في أبواب التقرير المختلفة، التي تعالج مجالات مختلفة. وينوه الباحثون، في المقدمة، بأن التوصيات الواردة في المقالات المختلفة مقسمة إلى ثلاثة أنواع: ١. توصيات ضرورية وذات أهمية خاصة بقطع النظر عن أزمة كورونا وبمعزل عنها. أي، أنها حيوية ولازمة منذ ما قبل أزمة كورونا، لكن هذه الأخيرة أكدت أهميتها وحيويتها من جديد؛ ٢. توصيات لانتهاز الفرص التي نشأت في خضم أزمة كورونا؛ ٣. توصيات لتحسين أداء دولة إسرائيل في أية أزمة مستقبلية مشابهة. أما ما يميز هذه التوصيات كلها، بأنواعها الثلاثة، فهو أنها للمديين القصير والمتوسط زمنياً، بصورة أساسية ـ أي، منذ لحظة نشرها رسمياً وللسنوات الخمس اللاحقة ـ علماً بأن تنفيذها الفعلي يحتاج إلى وضع «برنامج موسع أو جزئي».

فرص التعاون الإقليمي في «منطقة اقتصادية»

في الفصل الخاص تحت عنوان «فرص في الحلبة الإقليمية»، يشدد كاتبا الفصل غادي آيزنكوت ومور يهلوم على فرص «التعاون الإقليمي» الناشئة من قلب أزمة كورونا مشيرين إلى أن وباء كورونا قد أبرز الحاجة الملحة إلى معالجة النواقص والقصورات في سوق العمل والمعيقات أمام النمو الاقتصادي «باعتبارهما القضيتين الأكثر إلحاحاً وحرقة في منطقة الشرق الأوسط عموماً». وبالبناء على هذا، يرى هؤلاء أن «ثمة أمام إسرائيل وجاراتها فرصة مواتية لإنشاء منطقة اقتصادية توفر أماكن عمل، تعزز الاعتماد على الذات وتتيح استغلال المزايا النسبية التي تتمتع بها كل واحدة من دول المنطقة» التي ينبغي أن تشمل، وفق رؤيتهم، كلاً من «إسرائيل، مصر، الأردن، السلطة الفلسطينية، اليونان وقبرص، على أن تبقى مفتوحة ومتاحة لانضمام دول جارة أخرى إليها». وهم يوصون بتعميق وتعزيز هذا «التعاون الإقليمي» في نطاق هذه «المنطقة الاقتصادية» (التي تظهر التوصية بإنشائها في اثنين من أبواب التقرير هما: الفرص الاقتصادية والفرص الإقليمية) في مجالات أساسية مختلفة، في مقدمتها: الصحة، السياحة، الزراعة، التكنولوجيا المتطورة وغيرها. كما يوصي طاقم الباحثين، أيضاً، بـ «استئناف المفاوضات السياسية في المسار الفلسطيني».

يحدد الكاتبان أهداف هذا الفصل بثلاثة هي: ١. البحث في الوجهات المركزية التي جرى تحديدها ورصدها في الشرق الأوسط إبان فترة كورونا؛ ٢. تقييم الفرص التي تضعها هذه الوجهات أمام دولة إسرائيل في الميدان الإقليمي؛ ٣. التوصية بالاستراتيجيات المناسبة لاهتبال هذه الفرص وتحويلها إلى رافعة لدولة إسرائيل.

أما الوجهات المركزية التي يقرأها الكاتبان ويحددانها فتشمل:

التقاطب المتعمق في الشرق الأوسط، وخصوصاً جراء صراعات القوة بين معسكرات مركزية في المنطقة، أولها وأبرزها الصراع بين «كتلة الدول السنية المعتدلة» ـ كما يسميها التقرير ـ و«إيران والمحور الشيعي». وهو صراع يتمظهر بأشكال شتى وفي العديد من البؤر في المنطقة «ويؤثر على دولة إسرائيل، على تحالفاتها في المنطقة وعلى الفرصة الماثلة أمامها». في المقابل، ثمة صراع آخر بين تركيا من جهة، ومجموعة من الدول تقودها المملكة السعودية من جهة أخرى، إضافة إلى صراع آخر تخوضه تركيا ضد اليونان وقبرص؛ عدم الاستقرار وغياب الحوكمة في عدد من دول المنطقة، أبرزها بالطبع سورية، العراق، اليمن ولبنان؛

أزمات اقتصادية وتراجع أسعار النفط. ذلك أن دولاً غير قليلة في المنطقة كانت تعاني من أزمات اقتصادية خانقة قبل عهد كورونا، إلا أن الوباء عمق هذه الأزمات بصورة حادة وخطيرة؛

التراجع الحاد في اهتمام المجتمع الدولي عموماً بالشرق الأوسط، بصراعاته وأزماته ومشكلاته، وخصوصاً في ضوء انتشار وباء كورونا الذي اضطر دول العالم قاطبة إلى تركيز جهودها في محاربة الوباء ومعالجة آثاره المحلية؛

تضعضع قوة المحور الشيعي، بتأثير أزمة كورونا ومفاعليها، كما يقول الكاتبان، ابتداء من إيران وسورية، مروراً بلبنان وانتهاء بمبعوثي إيران في لبنان (حزب الله) والعراق (المليشيات الشيعية). ومن شأن هذا التضعضع أن يؤدي ـ في تقييم الكاتبين ـ إلى تراجع ما في المواجهة المستمرة بين هذه العناصر وإسرائيل؛

التقاط التنظيمات الجهادية أنفاسها ورفع رأسها من جديد. يرى الكاتبان هنا أن وباء كورونا «أضعف المعركة ضد تنظيميّ داعش والقاعدة ومنحهما فرصة إعادة تنظيم صفوفهما من جديد»، وهو ما أمكن ملاحظته ورصده في الفترة الأخيرة، من خلال زيادة نشاطهما في المنطقة. وإذا ما صح هذا التقييم، يقول الكاتبان، فـ«ثمة في طياته فرصة هامة أمام إسرائيل لتعزيز مكانتها ورفع قيمتها الأمنية ـ الاستخباراتية، وخصوصاً في نظر الدول السنية المعتدلة، كمصر والأردن وغيرهما، والتي يستهدفها الخطر الجهادي بصورة أساسية»؛

وضع مرشح للانفجار في الساحة الفلسطينية. هنا يؤكد الكاتبان ما ورد في فصل «فرص في مجال الأمن» (الذي كتبه آيزنكوت) عن أن «الاقتصاد الفلسطيني قد تضرر بصورة حادة جراء أزمة كورونا ومن المتوقع استمرار تدهوره وتعمق أزمته، الأمر الذي سيعود في النتيجة بضرر جسيم على عامل استقرار مركزي ساهم كثيراً جداً في صياغة وتصميم الواقع في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) خلال السنوات العشر الأخيرة». لكن في موازاة هذا، تبين خلال أزمة كورونا أن «ثمة لدى إسرائيل والفلسطينيين قدرة على التعاون والعمل المشترك في معركة مشتركة لا علاقة لها بالمسألة القومية»، إذ أنه «حتى وقف التنسيق بين إسرائيل والجانب الفلسطيني، في منتصف شهر أيار الأخير، عملت إسرائيل بتنسيق مثير للتقدير مع السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية ومع حماس في غزة، وهو ما يشكل برهاناً على أنه بظهور عنصر خارجي يهدد الجميع، يمكن لهذه الأطراف المتنازعة التعاون معاً لخدمة مصالح مشتركة».

معنى الضم. الدول المختلفة في الشرق الأوسط غارقة الآن في مواجهة ومعالجة أزمة كورونا وتبعاتها وتداعياتها المختلفة على مجالات الحياة كلها، وخصوصاً في المجال الاقتصادي، ما يعني أن أمام إسرائيل الآن فرصاً لرفع وتعزيز التعاون المشترك مع هذه الدول. قد تتلاشى هذه الفرص وتتبدد، أو قد تتقلص كثيراً على الأقل، إذا ما أصرت إسرائيل على اتخاذ خطوات أحادية الجانب، في مقدمتها مخطط الضم. في مثل هذا الحال، «وبدلاً من الانشغال بالشؤون الاقتصادية الملحة، قد تكتشف إسرائيل أن المسألة الفلسطينية عادت لتحتل صدارة سلم الأولويات الإقليمي وأن هذه الحقيقة تعود بأضرار كبيرة على إمكانيات وآفاق التعاون الإقليمي».

استئناف المفاوضات الإسرائيلية ـ الفلسطينية

بعد ترسيم الوجهات المركزية وتعيين الفرص الماثلة أمام دولة إسرائيل، ينتهي الكاتبان إلى اختتام هذا الفصل بجملة من التوصيات، تشمل:

استئناف المفاوضات السياسية الإسرائيلية ـ الفلسطينية والدفع نحو عقد اتفاقية اقتصادية إقليمية. يشدد الباحثان على ضرورة استئناف المفاوضات السياسية الإسرائيلية ـ الفلسطينية بالتوازي والتزامن مع بذل جهود خاصة للتوصل إلى اتفاقية إقليمية تسعى إلى دمج الاقتصاد الإسرائيلي مع اقتصادات الدول المجاورة، وخصوصاً مصر والأردن والسلطة الفلسطينية، إضافة إلى اليونان وقبرص، في مجالات المياه، الغاز، الزراعة، السياحة والصناعة، بصورة أساسية. إنشاء «هيئة وطنية»، واحدة ومسؤولة، لتنسيق وترشيد مجالات، سبل وآفاق التعاون الإقليمي مع دول في الشرق الأوسط ولوضع استراتيجية وطنية لتعزيز هذا التعاون.

الدفع نحو بناء تحالفات تعاونية إقليمية لحالات الطوارئ، بما فيها الكوارث الطبيعية. ينبغي السعي نحو بناء جاهزية إقليمية لتقديم المساعدات المتبادلة في حال حصول كوارث طبيعية.

الدفع نحو التوصل إلى اتفاقيات سلام وجيرة حسنة مع دول جديدة في الشرق الأوسط، إلى جانب تعزيز وتعميق اتفاقيات السلام مع مصر والأردن.

توسيع العمق الاستراتيجي الإسرائيلي بواسطة تعميق التعاون الإقليمي مع اليونان وقبرص وبواسطة استغلال الفرص المتاحة لتحسين العلاقات مع تركيا.

تفعيل منظومات وآليات خاصة للتنسيق مع جهات دولية ذات تأثير في مجال الاستثمارات والمساعدات الاقتصادية في دول المنطقة ولها.

الاستثمار في انتهاز فرص التعاون الإقليمي برعاية جهة دولية أو دولة غربية. ينبغي السعي، على سبيل المثال، لتوسيع التعاون العسكري في منطقة حوض المتوسط في إطار حلف شمال الأطلسي («الناتو»).

تمتين وتعميق العلاقات الخاصة والمميزة مع الولايات المتحدة، من خلال تحسين اتفاقية العلاقات الخاصة من العام ٢٠١٢ بحيث تشمل، أيضاً، الدعم الأميركي لتحالف إقليمي محتمل وللتعاون الإقليمي بين الدول.

الدفع نحو تسريع العمل في مشروع «سكك السلام»، من خلال إرساء شبكة من السكك تضمن الربط البري بين إسرائيل والأردن والدول الخليجية.

عاملو قطاع الفن والثقافة في إسرائيل بين مواجهة سياسة السلطة وبين «افتقادهم دفئها»!

سابلة يلتقطون الصور أمام عمل فني تركيبي في أحد ميادين تل أبيب يجسد تناول نتنياهو لـ «العشاء الأخير»، والباذخ، ضمن الاحتجاجات المتزايدة على إدارته لأزمة فيروس كورونا.

كتب هشام نفاع:

عبّر العاملون والعاملات في قطاع الفن والثقافة في إسرائيل عن خيبة أملهم من الخطة التي وضعتها الحكومة لمعالجة الأزمة الاقتصادية والتشغيلية التي لحقت بهم. وقد اتهموها في احتجاجاتهم بـ«تدمير قطاع الثقافة في إسرائيل» على خلفية القيود التي فرضتها في إطار مواجهة مخاطر اتساع تفشي وباء فيروس كورونا. وهي قيود تم رفعها وإعادتها جزئياً أو بأشكال جديدة، فيما لا يتوافق مع النهج الذي عوملت به قطاعات أخرى، كما سيتضح فيما يلي.

ووفقاً لتقرير نشره موقع «تايمز أوف إزرائيل»، كان قطاع الثقافة والفن من بين القطاعات الأكثر تضرراً جراء القيود التي تم فرضها لكبح انتشار الفيروس. وبما أنه ما زالت التجمهرات الكبيرة، لا سيما في الأماكن المغلقة، محظورة، فهذا يعني إبقاء المسارح وقاعات الحفلات وغيرها من الأماكن مغلقة، وإبقاء الفنانين والمنتجين والطواقم المساعدة من دون عمل. وقد شوهد عاملون من قطاع الثقافة والفن يتظاهرون خارج مقر الإقامة الرسمي لرئيس الحكومة بنيامين نتنياهو في القدس. ورفض الفنانون والعاملون في قطاع الفن والثقافة مقترح الحكومة الجديد، في مطلع آب، باعتباره غير واقعي. وواصلوا التظاهر بالمئات مطالبين بالسماح بإجراء عروض في الأماكن المغلقة أيضا، وطالبوا كذلك بأن توفر الحكومة لهم مساعدات أكبر خلال فترة الجائحة، بعد أن حظرت عليهم العمل في مجالهم.

فبموجب الشروط التي صادق عليها نتنياهو ووزير الصحة يولي إدلشتاين، سيكون بالإمكان البدء بتنظيم عروض في الهواء الطلق ولكن مع الالتزام بقواعد صارمة تفرض جلوس الجمهور في مجموعات مقلصة منفصلة - «كبسولات» - لا يزيد عدد الأشخاص في كل واحدة منها عن ٢٠ شخصا، مع وضع حواجز تمنع التنقل بين الكبسولات. وستتطلب العروض التي يصل عدد الحضور فيها إلى ٥٠٠ شخص تصريحا من المدير العام لوزارة الثقافة، في حين ستحتاج العروض التي يشارك فيها عدد أكبر من الحضور للحصول أيضا على موافقة المدير العام لوزارة الصحة، إضافة لوزارة الثقافة. وستحتوي كل كبسولة على مقاعد معلّمة ومقعد شاغر بين كل شخص وآخر، باستثناء الأشخاص المقيمين معا، كالعائلات. وينص المقترح الحكومي على أنه يُحظر الرقص أو الاقتراب من المسرح ويُحظر على الفنانين النزول إلى الجمهور. ويجب الحفاظ على إبقاء ثلاثة أمتار على الأقل بين المسرح والجمهور ولا يُسمح بأي فواصل.

إضافة إلى تلك التشديدات، أشار الموقع إلى أنه بموجب شروط المقترح الحكومي المعتمد، سيتم بيع البطاقات عن طريق الإنترنت فقط وستتم طباعة أوقات الدخول إلى الأحداث على البطاقات، حيث ستدخل كل كبسولة في وقت محدد. ويجب أن تحتوي الأماكن على مدخلين على الأقل وستكون ملزمة بالتأكد من حفاظ الجمهور على قواعد التباعد الاجتماعي خلال الانتظار في الطابور. بالإضافة إلى ذلك، سيتم قياس درجة حرارة الجمهور عند المدخل، ويجب أن يكون هناك التزام صارم بإرشادات النظافة والتعقيم؛ وسيتم وضع مشرف عند مداخل المراحيض.

حل منقوص لمجال مشلول منذ شهور

وزير الصحة الإسرائيلي يولي إدلشتاين قال في بيان إن «الثقافة مهمة لصحة الجمهور النفسية»، وحثّ الجمهور على الالتزام بتعليمات وزارة الصحة المتعلقة بالتباعد الاجتماعي والنظافة الشخصية، وأضاف أن «الحفاظ على الحياة الثقافية يعتمد على كل واحد منا»، على حد تعبيره. بينما قال وزير الثقافة والرياضة حيلي تروبر: «نحن مستمرون في إعادة الأحداث الثقافية إلى حياتنا وإحياء الثقافة والجهود ستتواصل لوضع إطار عمل يمكّن من إقامة الفعاليات الثقافية في أماكن مغلقة أيضاً»، تعهّد الوزير من حزب «أزرق أبيض».

لكن رئيسة منظمة الممثلين قالت خلال إحدى المظاهرات، في مطلع آب الجاري، إن مقترح الحكومة هو «خداع»، ودعت إلى إعادة فتح قاعات ومؤسسات الثقافة، مذكّرة بأن هذا المجال مشلول منذ خمسة أشهر، وأن العاملين فيه يعيشون هذه الفترة بدون أي عمل يوفر لهم إمكانية تلقي أجر لائق يمكنهم من كسب عيشهم وتوفير احتياجاتهم واحتياجات عوائلهم. وقالت في اتهام واضح: إن الجميع يعلمون أن مرحلة الإنتاج الفني تتم في قاعات وصالات العرض، وبالتالي فإن مواصلة إغلاقها تعني شيئاً واحداً: رئيس الحكومة يقتل الثقافة في إسرائيل، على حد قولها.

مقترح الحكومة الذي يقصر العروض فقط على الهواء الطلق، لجمهور بتعداد محدود ذي حد أقصى، وبشرط أن يكون مقسما إلى مجموعات («كبسولات»)، رأى فيه العاملات والعاملون المحتجون، وممثلوهم في مختلف المنظمات والمؤسسات، مقترحا لا يوفر حلولا حقيقية بالمرة، لأن العروض، كما قالوا، تستدعي استعدادات خاصة ومكلفة بحيث أنها سوف تبقي الوضع الصعب على حاله. وتقول منظمة الممثلين في هذا الخصوص إن هذا المقترح لا يسمح بالمرة، مثلا، بعرض الإنتاجات القائمة، أي تلك التي كانت تُعرض قبل الدخول في تقييدات أزمة كورونا، وذلك في وضع يكاد يستحيل فيه إنتاج أعمال جديدة، بسبب الضائقة الاقتصادية الخانقة المستمرة. وهنا يتساءل أحد مسؤولي منظمة الممثلين، في تصريحات صحافية: كم من العروض ستجري في الهواء الطلق؟ هل يمكن أصلا تكرار العرض الواحد أكثر من ٣ مرات لجماهير مختلفة؟ القليل جداً من الأشخاص يمكنهم الاعتياش من هذا من بين ٢٥٠ ألف عامل في مجالات الفن، حسبما قدّر العدد.

وأضاف: «نحن نطالب بإطار واحد للجميع – لمراكز التسوق، ومحلات السوبر ماركت، وقاعات المناسبات والمسارح، ودور السينما، والعروض في الهواء الطلق».

تعليق آمال سرابيّة على من دخلوا الحكومة صاغرين

كان العاملات والعاملون في مجالات قطاع الفن والثقافة قد علقوا آمالا مبالغاً فيها كما اتّضح على حيلي تروبر، وزير الثقافة الجديد في الحكومة المشتركة لليكود و«أزرق أبيض»، وهو من الحزب الثاني، على اعتبار أنه سيشكل نقلة نوعيّة مما كان سائداً تحت سلطة ميري ريغف من الليكود في هذه الوزارة. وهي التي شهدت فترتها صدمات صاخبة مع ممثلين وفنانين وعاملين في الثقافة، إذ جاءت إلى هذا الحقل بأدوات وظيفة سابقة لها: الرقيبة العسكرية. وبالفعل فقد اشترطت بعقليّة صاحبة المقصّ تخصيص الميزانيات لمؤسسات الإنتاج الثقافي والفني بالانصياع في المضامين والرؤى بحيث تلائم سياسة السلطة.

لكن خللا في فهم عُمق العملية السياسية منع كما يبدو الكثيرين ممن يوصفون بالمبدعين من توقّع أن هذا الوزير وزملاءه وكل حزبه، لن يستطيعوا الخروج عن حد سكّين السياسة التي يمليها نتنياهو. فمن جاء صاغراً إلى حكومة يمينيّة المضمون والشكل والرؤية والتوجّه، حكومة التزامها الأول هو للتوسع والاستيطان ومصالح حيتان المال، كيف سيكون قادراً على اتخاذ قرارات مستقلة؟ حتى لو كان يتحدث بلغة تل أبيب «الليبرالية» وليس لغة «القدس» الأصولية. ففي هذا النزال، حتى هذه المعركة غير الجوهرية وغير الحاسمة، خسرت فيها الأولى للثانية حين قزّم الجنرالان بنيامين غانتس وغابي أشكنازي الاذدناب لمن لم يكفّوا بالمرة قبل الانتخابات الأخيرة وخلالها وبعدها، عن وصفه بالفاسد والفاشل والخطير.

في أواسط حزيران الفائت كتبت «هآرتس» كيف أنه على مدى أسابيع رأت الحكومة جمهور العاملين في إنتاج الثقافة والترفيه (يشمل قاعات المناسبات التجارية كأعراس وغيرها) غاضبين ومتظاهرين ولم تكلف نفسها عمل شيء. ورأت أن أسباب التجاهل تشمل: فترة الأزمة، حالة الطوارئ، الاقتصاد المنهار، الوباء العالمي، ورئيس حكومة سيقدم إلى المحاكمة ويقوم في هذه الأثناء بالسعي لضم مناطق في الضفة الغربية. وقالت الصحيفة في افتتاحيّتها «كل هذه دفعت بالفنانين والفنانات، العروض والمناسبات، إلى نهاية الطابور. وكانت الرسالة للمحتجين واضحة: توجد أمور أثقل وزنا توجد الآن على جدول الأعمال».

أما الميزانية التي تقرر تخصيصها، ٢٠٠ مليون شيكل، فقد شدّدت الصحيفة على ما أعلنته مؤسسات فنية وثقافية عدة: هذا التعويض لا يستهدف الا المؤسسات المدعومة، التي يأتي جزء من ميزانياتها بثبات من ميزانية الدولة مثل المسارح، فرق العزف، فرق الرقص ودور السينما. أما المستقلون، كالمعتاد، فتلقوا الضربة الأكثر إيلاما. فقد أبقتهم الدولة بلا قدرة على العمل ولا كسب الرزق.

لقد توقف العديد من التقارير الصحافية عند حقيقة أن الحكومة سلكت عملياً بمنطق الرضوخ لمن يضغط أكثر، وليس انتهاج سياسة تسعى لتوفير تعويض وتوازن في التوزيع بحيث يتم إسعاف جميع المواطنين من شتى القطاعات في هذا الظرف الاستثنائي. فابتداء من أواسط حزيران – قبل إعادة فرض القيود في «الموجة الثانية» لتفشي الوباء – سمحت الحكومة بعقد حفلات أعراس ومناسبات اجتماعية أخرى بمشاركة تصل إلى ٢٥٠ شخصاً، لكنها أبقت قاعات المؤسسات الثقافية والفنية، والترفيهية التجارية أيضاً، مغلقة. وكما كتبت «هآرتس»، فهذا يعني أن «الرقص والغناء مع ختم الحاخامية – مسموح، أما الرقص والغناء في مناسبة أو عرض ثقافي – فهذا خطر على الحياة. في دولة تُدحر فيها الثقافة إلى أسفل سلم الأولويات، لا يعود هذا المنطق مفاجئاً حقاً».

هذه السياسة انعكست أيضاً في شكل التعامل البوليسي مع المظاهرات، والذي تميّز بالقمع الذي ظهر باللون الأحمر على الشاشات التي نقلت صور الجرحى النازفين بهراوات الشرطة. وقد انتشرت مثلا صورة لسينمائية في الثلاثينات من تل أبيب في الفيسبوك مثل النار في الهشيم، بعد مظاهرة في شارع بلفور حيث يقع مقرّ رئيس الحكومة، حين حملتها بعنف أربع شرطيات من حرس الحدود بعد إسقاطها على الأرض واعتقالها.

قاسم مشترك إشكالي رغم اختلاف التوجهات

خلال إحدى الندوات التلفزيونية التي تناولت احتجاجات جمهور العاملين في الفن بمختلف فروعه، لوحظ شيء من الجدل والخلاف بين نوعين من الخطاب أو التوجّه على الأقل: أحد المحاوَرين أكد وهو يعبّر عن ألمه من الوضع القاسي الذي وصل إليه ٢٠٠ ألف شخص، كما قدّر، من العاملين في فروع الفن، أنه لا ينظر إلى الحكومة بمنظار اليمين واليسار بل يرى فيها حكومة طوارئ قوميّة. فكانت خلاصة تصريحه: لماذا نسيتمونا، لماذا لا تتعاملون مع ما وصلنا إليه من ضائقة؟ بالمقابل خرجت إحدى العاملات في القطاع قائلة إنها تشارك في المظاهرات والاحتجاجات ضد هذه الحكومة ورئيسها بنيامين نتنياهو بما يمثّله من فساد وتحريض وفشل. لكنها هي الأخرى اختتمت أقوالها بالتعبير عن إحباط بدا حقيقياً ومؤثراً ومفاده: لماذا نسيتمونا؟ وهكذا فعلى الرغم من الاختلاف في نقطة الرؤية والإطلالة على المسألة، بين من يبتعد عن الخوض في السياسة وبين من يذهب إلى النشاط السياسي بقرار وعلانية، ظل قاسم مشترك بينهما يتمثل في النظر إلى الحكومة كمن خذلت رعاياها، كراعية لا تقوم بالمتوقع منها تجاه صغارها، وهذا بدلا من اعتماد واحدة من مختلف الرؤى التحليلية الممكنة التي كانت ستنظر إلى المشهد بمنظار الصراع الاجتماعي والتقاطعات والتلاقيات السياسية.

وصادفنا أيضاً ذلك المغني الذي تفادى الخوض في السياسة، وكأن مجرد التحدث في شؤون توزيع وتقاسم وتخصيص الميزانيات العامة والموارد العامة والخير العام، ليس هو السياسة بعينها وأنفها، وراح يذكّر مشاهديه وسامعيه ومن يسعى للفت نظرهم وآذانهم في طوابق الحكم العليا إلى أن الفنانين كانوا أول من يسارعون إلى الملاجئ خلال الحروب، بل اهتم بالقول «أنا صهيوني أيضاً». هذه الحادثة الإعلامية- السياسية تشكل نموذجاً ليس فقط لنوع الجدل الراهن بشأن ما تعرّض له العاملات والعاملون الإسرائيليون في مجالات الفن، ضمن ما يتعرّض له كل الجمهور (بتفاوتات طبقيّة طبعا) بسبب وطأة الأزمة الناجمة عن استمرار تفشي وباء كورونا، وإنما للخطاب السائد في صفوف الشريحة الموصوفة عادة بالإبداع والتجديد والتشكيك بالسائد وكسر المسلّمات، ذلك لأن الواقع مختلف إلى حد بعيد.

هذه شريحة تجمعها الضائقة الاقتصادية، بل ربما الحياتيّة في حالة العاملين «الصغار» في المجال، اليوم، لكنها لم تبرز في محطات عديدة ومهمة بل ومصيرية أحياناً كمن تحمل صوت المدافع عن العدالة ولا صرخة رافض الظلم والقمع والعنصرية. ولا حاجة للإشارة إلى الظلم والقمع السلطويين بحق الفلسطيني سواء حمل الجواز الإسرائيلي أم لا، مع حفظ الفروق الكبيرة بتشدّد ودقّة، بل إلى مظالم اجتماعية إسرائيلية لحقت وما زالت لاحقة بعاملات وعمال، بجماهير تتعرّض لتمييز اجتماعي- اقتصادي وعرقي من اليهود أنفسهم. لا بل بدلا من ذلك وعلاوة عليه، يأتي بعض عاملي قطاع الفن ليذكّر: أنا أتجنّد في الإجماع وعلى الإجماع خلال الحروب. لهذا السبب يظلّ مفهوم الاحتجاج حين يمارسه هؤلاء شاحباً وركيكاً، بل ربما هذا هو أحد الأسباب التي تجعل السلطة تتعامل معهم بغير جدية وبدون خشية («لماذا نسيتمونا؟»). فمن الذي سيخشى ممّن عوّدك على أنه يسلك بشكل يشي بإعلانه أنه موافق على «البقاء في الجيب»، بل في أصغر جيوب سراويل أهل الحكم؟!

لقد عبّر الصحافي أوري مسغاف على مدوّنته عن هذا الوضع حين وصف قيام أحد الموسيقيين بإشعال شرارة المواجهة في إحدى المظاهرات وقال: حلم حياتي تحقق. فقد حظيت بالمشاركة مع آلاف الإسرائيليين في مظاهرة غضب، أمل وأخوة كاسحة أمام الحصن المنيع في بلفور (مقر عائلة نتنياهو)، متابعاً أن «هذه بالتأكيد مظاهرات سياسية. لا يوجد احتجاج غير سياسي. وإذا كان فليست له أهمية... لا يوجد أي سبب للتجمع المهذب في ميدان رابين (تل أبيب) أو في احتفال على شاطئ البحر. هذا لا يعني أي شيء بالنسبة لأحد. المظاهرات يجب أن تجري في المكان الذي تزعج فيه وتخيف: الشوارع، مفترقات الطرق، قرب بيت المتهم في القدس، وحتى في نهاية الاسبوع أمام القصر في قيساريا (منزل رئيس الحكومة)، إلى حين انتهاء الكابوس» تعبيراً عن أمله بسقوط نتنياهو.

حالياً ما زالت الأصوات التي تدعو لإعادة الارتباط بالطرح السياسي محدودة، لكن يظل من الجدير الإشارة إليها، كصوت أور درومي، وهو عازف بيانو وإيقاع عمره ٢٩ سنة من تل أبيب، وقد اعتقل خلال مظاهرة في القدس ووُضع تحت الاقامة الجبرية، وقال: «لدى الكثير من الموسيقيين والفنانين، اللاسياسة تعتبر أمراً يساعدهم. في السابق اعتقدنا أن اللاسياسة تفيدنا. ولكن الآن نحن نعرف أنه من غير الصحيح أن نصمت. إذا صمتنا فإن الطرف السياسي الثاني وحده فقط سيرتفع صوته. لقد شعرت على الدوام بأنه يجب أن نكون حذرين في أقوالنا. ولكننا مللنا من الحذر». غير أن هذا الموسيقي ما زال بعيداً عن حمل عصا قائد الأوركسترا، في حالة الفنانين الإسرائيليين.

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية

THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY TO THE PALESTINIAN AUTHORITY

محتوى المشهد الاسرائيلي لا يعكس بالضرورة موقف وزارة الخارجية النرويجية

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970
البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي